"النزل البيئية الريفية" كنموذج واعد لاستدامة السياحة الداخلية في الدول العربية في ظل تفشي فيروس كورونا.

"Rural eco lodges" as a promising model for the sustainability of domestic tourism in Arab countries In light of the outbreak of the Corona virus.

سهيلة مصطفى، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، mostfa.souhila@univ-alger3.dz

مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا

تاريخ الاستلام:22 /2020/11 تاريخ القبول: 2021/01/08 تاريخ النشر: 2021/03/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث إمكانية الاستثمار في مشروعات النزل البيئية الريفية كأحد الخيارات الاستراتيجية لاستدامة السياحة الداخلية في الدول العربية. في ظل تفشي جائحة كورونا وذلك من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي: ما هي فرص الاستثمار في "مشاريع النزل البيئية الريفية" كأحد الخيارات الاستراتيجية لاستدامة السياحة الداخلية في الدول العربية في ظل تفشي جائحة كورونا؟

وللإجابة على هذا السؤال سنتطرق للمحاور التالية:

- المحور الأول : أثر جائحة فيروس كورونا على قطاع السياحة في الدول العربية.
- المحور الثاني : النزل البيئية الريفية وتطبيق مبدأ الاستدامة في قطاع السياحة الداخلية.
- المحور الثالث : الآثار الإيجابية للنزل البيئية الريفية.

كلمات مفتاحية: نزل بيئية ريفية، استدامة سياحة داخلية، دول عربية.

تصنيفات JEL: Q5, Q57,R11

Abstract:

The objective of this work is to examine the possibility of investing in rural eco-hostel projects as one of the strategic options for the sustainable development of eco-tourism in Arab countries, we ask the following main question: What are the opportunities to invest in "rural eco-hostel projects"

in Arab countries as one of the strategic options for the sustainability of local tourism? To answer this question, we will approach the following axes:
• the first axis: The impact of the Coronavirus pandemic on the tourism sector in Arab countries
• the second axis: the rural eco-hostel projects and the application of the principle of sustainability in the domestic tourism sector.
• the third axis: The conditions and requirements for the application of the rural eco-hostel projects.
Keywords: eco - hostel, rural, sustainability of local tourism, Arab countries.
Jel Classification Codes : Q5, Q57, R11.

1. مقدمة.

يعتبر قطاع السياحة من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بجائحة فيروس كورونا المستجد نتيجة القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشي الفيروس، وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر.

وعلى مستوى الدول العربية بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019 حوالي 11.4%، كما يساهم القطاع في توفير العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وتعزيز العائدات من النقد الأجنبي التي تساهم في رفع مستويات الاحتياطيات الرسمية. انعكاسا لذلك تبذل الكثير من دول المنطقة الجهود من أجل التطوير الدائم لهذا القطاع بهدف زيادة تنافسيته وقدرته على جذب المزيد من السائحين من كافة دول العالم. (إسماعيل، 2020، صفحة 1).

ويسود اتفاق واسع حاليا بأن التحول الى النماذج الإنمائية التي تتسم بالاستدامة والشمولية أمر لا مفر منه لاستكمال تحسين مستويات التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم، ويستمر الجدل حول هذا الموضوع على خلفية من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والايكولوجية، والتي تعيد صياغة الشروط والتحديات والفرص التي تواجهها العديد منها لإحداث التنمية المستدامة، ولقد باتت الدول العربية اليوم أكثر وعيا برهان تفعيل الاستثمار المحلي للعديد من القطاعات والتي تمثل في نفس الوقت عصب الاقتصاد الوطني، ويشكل القطاع السياحي أحد أبرز هذه القطاعات فبالإضافة الى استقطاب

أكبر عدد ممكن من السياح الأجانب أصبحت الدول العربية اليوم تركز على تشجيع السياحة الداخلية لارتباطها بتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المتعددة، فضلا عن كونها سياحة شبه دائمة لا تتأثر بالأزمات الخارجية التي تصيب بعض الاقتصاديات العالمية.

وبالحديث عن السياحة الداخلية فقد أصبحنا نشهد في الآونة الأخيرة طفرة في نوعية جديدة من السياحة، وهي السياحة البيئية الريفية والتي تعتمد على عوامل جذب طبيعية، بحيث ظهرت فئة أخرى من السياح تستهوي قضاء عطل نهاية الأسبوع والعطل الموسمية بشكل جديد يحقق لها فرصة الابتعاد عن زحام وضوضاء الحياة الحديثة للتمتع بجمال ونقاء الطبيعة وثراء مناظرها وأحيائها البرية والنباتية، وما يرتبط بها من سكان وثقافات محلية القديمة منها والمعاصرة، ولقد ظهر هذا النوع من السياحة كاختيار عملي للاستمتاع بالتراث الطبيعي والثقافي والحفاظ عليهما في آن واحد ويمكن أن يظهر الانعكاس المادي لهذا النمط من السياحة في عدة أشكال لعل أهمها وأكثرها تميزا "النزل البيئية الريفية" والتي تعتبر أهم منتجات السياحة البيئية والريفية ومن هذا المنطلق تأتي فكرة البحث في مقومات ومتطلبات الاستثمار في مثل هذه المشاريع في الدول العربية اعتمادا على دراسة الإشكالية التالية:

ماهي مقومات الاستثمار في مشاريع "النزل البيئية الريفية" باعتبارها أحد الخيارات الاستراتيجية لاستدامة السياحة الداخلية في الدول العربية في ظل تفشي جائحة كورونا؟

ولمعالجة هذا الموضوع سوف نتطرق الى العناصر التالية:

- أثر جائحة فيروس كورونا على قطاع السياحة في الدول العربية.
- "النزل البيئية الريفية" وتطبيق مبدأ الاستدامة على قطاع السياحة الداخلية.
- شروط ومتطلبات تطبيق مشروع "النزل البيئية الريفية".

وتبرز أهمية الموضوع في كون أن القطاع الفندقي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة، لذا يدرك القائمون على صناعة الفندقة في العالم أهمية الممارسات الرشيدة تجاه البيئة والمجتمع لما تعود به من نفع بشكل عام، كما أن الممارسات التي تراعي البيئة أو ما تسمى بالممارسات الخضراء لها مردودها من حيث خفض التكلفة واكتساب السمعة الجيدة وضمان جاذبية الموقع للسياح على المدى الطويل، فمن

المعروف أن تطبيق الممارسات الخضراء يمكن أن يؤدي الى خفض التكلفة المباشرة من خلال تخفيض قيمة استهلاك الطاقة ومعالجة المياه العادمة والتخلص من النفايات الصلبة.

وعلى إثر ذلك فإننا نهدف من خلال هذا البحث الى دراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع النزل البيئية الريفية باعتبارها أحد الخيارات الاستراتيجية لاستدامة السياحة البيئية في الدول العربية، انطلاقا من تحديد الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي في الدول العربية ، ثم تحديد انعكاس فيروس كورونا على هذا القطاع والإجراءات المتبعة في الدول العربية لمساندة القطاع السياحي وتشجيع السياحة الداخلية وصولا الى ابراز الإطار النظري العام للنزل البيئية الريفية كمنتج سياحي واعد، يوفر فرصة مهمة لاستدامة السياحة الداخلية، وشروط ومتطلبات تطبيقه.

2. تداعيات جائحة فيروس كورونا على بعض الدول العربية والإجراءات المتخذة لمساندة القطاع السياحي.

يتضمن هذا الجزء من الدراسة أهم الاثار المترتبة عن جائحة كورونا بالنسبة للقطاع السياحي في الدول العربية والإجراءات التي اتخذتها هذه الدولة لمساندة هذا الأخير.

1.2التطورات على صعيد قطاع السياحة والسفر في الدول العربية.

شهدت سنة 2019 ارتفاع ناتج قطاع السياحة على مستوى الدول العربية ليصل إلى حوالي 313.6 مليار دولار، مقارنة بنحو 281.5 مليار دولار محققة خلال سنة 2018، مُسجلا زيادة بلغت نسبتها 2.2**%** جاء ذلك كنتيجة أساسية لارتفاع عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية بنحو 2.9 **%** ليصل إلى 107 مليون سائح خلال عام 2019 مقارنة مع 104 مليون سائح في عام 2018. وقد سجل ناتج القطاع أعلى مستوى له في السعودية، حيث بلغ 79.5 مليار دولار في سنة 2019، يليها كل من الإمارات ومصر بناتج للقطاع بلغ 58.2 مليار دولار، و48.3 مليار دولار في سنة 2019 على التوالي. من ناحية أخرى، سجل عدد من الدول العربية ارتفاعا ملموسا لناتج قطاع السياحة خلال نفس السنة، وقد جاء على رأسها مصر بارتفاع مُسجل لناتج القطاع بلغ 22 **%**. كما أرتفع

كذلك ناتج القطاع بنسبة تراوحت ما بين 8 و9% في كل من الأردن والجزائر وجيبوتي (إسماعيل، 2020، صفحة 6).

الشكل 1: القيمة المضافة لقطاع السياحة في الدول العربية في سنة2019.

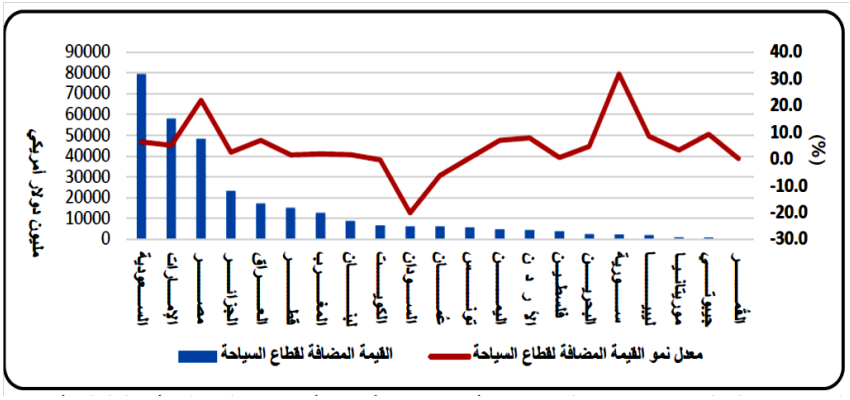

المصدر: صندوق النقد العربي 2020. "قاعدة البيانات الاقتصادية"، واستبيان دراسة "قياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الدول العربية."

وفيما يخص الأهمية النسبية لقطاع السياحة على مستوى الدول العربية كمجموعة، استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على أعلى حصة من إجمالي ناتج قطاع السياحة في الدول العربية مجتمعة، حيث بلغت حصة الدول الثلاث مجتمعة حوالي 59% من إجمالي ناتج القطاع على مستوى الدول العربية أي ما يعادل حوالي 186 مليار دولار أمريكي خلال عام 2019، مقارنة مع نحو 170 مليار دولار أمريكي مسجلة خلال عام 2018. (إسماعيل، 2020، صفحة 7).

كما ساهم قطاع السياحة في الناتج المحلى الإجمالي على مستوى الدول العربية، بنحو 11.4 %، خلال عام 2019. ولقد زادت الأهمية النسبية للقطاع ليساهم بما يفوق 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية التي تعتبر وجهات سياحية عالمية، مثل السعودية ومصر والإمارات، علاوة على تونس والمغرب والجزائر والقُمر وفلسطين ولبنان وموريتانيا. (إسماعيل، 2020، صفحة 9)

الشكل 2: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية%

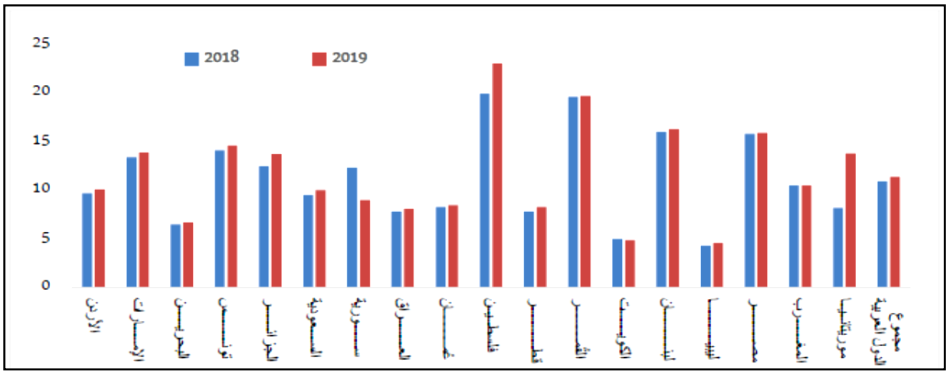

المصدر: صندوق النقد العربي 2020، "قاعدة البيانات الاقتصادية"، واستبيان دراسة "قياس الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الدول العربية.

وعلى صعيد المكونات الرئيسة لقطاع السياحة التي تتمثل أساسا في أنشطة كل من السياحة الداخلية والخارجية، فقد تباينت نسب مساهمة السياحة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، حيث ارتفعت في بعض الدول العربية إلى مستوى تجاوز نسبة قدرها 10 **%**، كما في كل من الأردن ولبنان والبحرين والتي سجلت نسب بلغت 13.6 **%** و12.3 **%** و11 **%** خلال عام 2019 على التوالي. في حين سجلت القُمر والمغرب نسبة بلغت 8.6 و7.9 **%** عام 2019 على التوالي وسجلت قطر حوالي 7.8 **%** خلال عام 2019. هذا وقد بلغ نصيب السياحة الداخلية في الناتج المحلي ا لإجمالي في بقية الدول العربية مستوى أقل من 5.4 **%** خلال عام 2019، (إسماعيل، 2020، صفحة 10).

2.2.انعكاسات أزمة فيروس كورونا على قطاع السياحة في بعض الدول العربية والجهود التي تبنتها حكومات هذه الدول لدعم تعافي القطاع.

يعتبر قطاع السياحة من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثرا بجائحة فيروس كورونا المستجد نتيجة لتأثر كل من جانبي العرض والطلب على السفر والسياحة بدرجة كبيرة، بسبب القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشي الفيروس، وهو ما أدى إلى تراجع كبير في أنشطة السياحة والسفر. كما نتج عن جائحة كورونا تأثر حاد لقطاع السياحة في ظل

انخفاض أعداد السائحين الدوليين بنسبة 22 **%** خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2020. أدى ذلك إلى انخفاض أعداد المسافرين الراغبين في السياحة والسفر، خاصة إلى عدد من الدول الآسيوية والأوروبية، لاسيما الصين وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكثر المقاصد السياحية الجاذبة للسائحين على مستوى العالم ولقد كان لانتشار فيروس كورونا المستجد تداعيات ملموسة على قطاعات السياحة في عدد من الدول العربية نوجزها فيما يلي (المنعم، 2020، صفحة 3).

الأردن: تساهم السياحة فيها بنحو 10 **%** من الناتج المحلي الإجمالي، ولقد أعلنت وزارة السياحة والاثار الأردنية عن تخصيص 10 ملايير دينار للحفاظ على المهن السياحية. (المنعم، 2020، صفحة 3)، كما تم إعفاء مالكي الشركات السياحية من الرسوم والغرامات المترتبة عند إجراء تجديد التراخيص للعام الحالي.

الإمارات: التي ترتفع بها مساهمة قطاع السياحة إلى نحو **%** 14 من الناتج المحلي الإجمالي، فتم اتخاذ العديد من الإجراءات الهامة لمساعدة الشركات المتضررة من فيروس كورونا **Covid-19** وفق تحفيز مالي بقيمة 283.5 مليار درهم كما تم تعليق الرسوم السياحية والبلدية لقطاع السياحة والترفيه حتى نهاية سنة 2020 وإعفاء المركبات التجارية لهذه الشركات من رسوم التسجيل السنوية حتى نهاية سنة 2020. كما قامت هيئة الضرائب الاتحادية بتمديد تاريخ الاستحقاق لتقديم الإقرارات الضريبية. وقامت إمارة دبي بتخفيض "رسوم البلدية" المفروضة على مبيعات الفنادق من **%**0.7 الى **%**3.5 كما تم تجميد "الرسوم" المفروضة على بيع التذاكر وإصدار التصاريح وغيرها من الرسوم الحكومية المتعلقة بالفعاليات الترفيهية والتجارية. (المنعم، 2020، صفحة 3).

تونس: يساهم قطاع السياحة فيها نحو 15 **%** من الناتج المحلى الإجمالي، ولقد أعلنت الحكومة عن مجموعة من الإجراءات المالية والضريبية لمعالجة أثر عمليات الإغلاق وتقليل تأثيرها على الاقتصاد، بما قيمته 2.5 مليار دينار، وتشمل الحزمة عدد من الإجراءات لدعم القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة

والمتوسطة في عدد من القطاعات من بينها السياحة، بما يشمل إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة، وتيسر إجراءات استرداد الضريبة وتسريع السداد، وتأجيل دفع الضرائب لمدة ثلاثة أشهر ابتداء من أول أفريل، وتأجيل مساهمة الشركات في الضمان الاجتماعي عن الربع الثاني من سنة 2020 لمدة ثلاثة أشهر، وتأجيل سداد أقساط القروض البنكية والمؤسسات المالية لمدة ستة أشهر (المنعم، 2020، صفحة 4).

السعودية: تأثر نشاط السياحة الذي يساهم بنحو 10 **%**في الناتج المحلى الإجمالي للمملكة، نتيجة الإجراءات الاحترازية والإغلاق الذي شهدته المملكة خلال الربع الثاني من العام وتوقف أنشطة العمرة والإعلان عن اقتصار موسم الحج على المقيمين داخل المملكة فقط، مما يؤثر على عائدات الحج والعمرة، ولقد قامت السلطات بتقديم دعم لجميع القطاعات الاقتصادية في سياق تحفيز مالي تجاوز 226 مليار ريال ركزت بإطارها على مساندة القطاع الخاص خاصة منه المؤسسات الصغرة ومتوسطة الحجم والقطاعات عالية المخاطر مثل الضيافة والسياحة، بالإضافة إلى السماح بتأجيل ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة ومدفوعات ضريبة الدخل لمد ة ثلاثة أشهر .في ظل رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين في سنة 2020، سعت المملكة إلى تعزيز الجهود الدولية لدعم قطاع السياحة، وتم في هذ الإطار عقد اجتماعي استثنائي برئاسة المملكة، وحضور وزراء السياحة في مجموعة العشرين في شهر أفريل الماضي لمناقشة الأثار السلبية التي تعرض لها القطاع السياحي نتيجة الأزمة، وما يتطلبه إنعاش القطاع من توفير الإجراءات المناسبة لضمان سلامة السياح، والعمل مع الحكومات والمنظمات الدولية لدمج قطاع السفر والسياحة في برامج الإنعاش الاقتصادي. (المنعم، 2020، صفحة 4).

مصر: التي ارتفعت فيها مساهمة قطاع السياحة بشكل ملموس خلال عام 2019 لتصل إلى نحو 15.4 **%** من الناتج المحلى الإجمالي ويعمل بها نحو مليون عامل في هذا القطاع ، تراجع الناتج المحلى الإجمالي خلال سنة 2020 بنسبة تتراوح ما بين 2.1 **%** و 4.78**%** ، ولقد تبنت مصر حزمة تحفيز مالي بقيمة 100مليار جنيه مصيري إضافة إلى منح إعفاءات ضريبية لصالح الشركات ا لإنتاجية والسياحية، وخفض أسعار الفائدة وتقديم دعم لصالح العمالة الموسمية من بينها تلك العاملة في قطاع السياحة، من خلال تخصيص تحويل شهري لها بحوال 500 جنيه مصري شهريا ولمدة 3أشهر من خلال

صندوق إعانة الطوارئ للعامل في قطاع السياحة الذي يعتبر من أكبر القطاعات المتضررة. كما، تبنى البنك المركزي المصري أكبر مبادرة تمويلية لدعم قطاع السياحة، توجه لصالح تطوير وتجديد المنشآت السياحية. في إطارها تم إسقاط الفوائد عن المتعثرين في القطاع قبل عام 2011 وتجديد مبادرة السياحة الحالية لمدة عام إضافي تستفيد الشركات السياحة من المبادرة وفقا لعدد من الشروط منها أن يكون الغرض من التمويل إجراء عمليات الإحلال والتجديد اللازمة لفنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي. كما قام كذلك بتخفيض سعر الفائدة التفضيلي على القروض المقدمة للسياحة من 10% إلى **5 %**، وبقيمة الإعلان عن ضمان حكومي 3 مليارات جنيه على القروض الميسرة الموجهة لقطاع السياحة.كما تم تبني عدد من التدابير لتنشيط السياحة الوافدة إلى مصر من بينها قيام الجهات المختصة في مصر بالموافقة على مد فترة الإقامة المسموح بها على التأشيرة واستحداث تأشيرة جديدة صلاحيتها خمس سنوات يُسمح خلالها بالزيارة لمدة لا تتعدى 90 يوم كل مرة دخول على أن يقتصر الحصول عليها من خلال قنصليات مصرية في الخارج أو بوابة التأشير الإلكترونية. (المنعم، 2020، صفحة 4).

المغرب: يسهم قطاع السياحة فيها بنحو % 10.5 من الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر من أكبر القطاعات المتضررة من ازمة كورونا، وفي إطار احتواء أثر هذه الصدمة على قطاع السياحة والنقل الجوي صادق البرلمان المغربي على خطة تتعلق بهذا القطاع من خلا ل تعويض مالي (وصل دين) للزبائن وتقديم اقتراح خدمة مماثلة، دون زياد ة في السعر، أو بدل تعويض مالي. كما اتخذت المملكة عددا من التدابير لإنعاش القطاع السياحي، من ضمنها تطوير منصة رقمية لتعزيز قدرات المهنين السياحيين واعتماد قانون يتعلق بعقود السفر والإقامة السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين، يهدف إلى تخفيف الضغوطات المالية على مقدمي الخدمات، بالإضافة إلى إعداد دليل حول الإجراءات الصحية المعتمدة من طرف الشركات السياحية المغربية، وكذلك مجموعة من التوصيات حول السلامة الصحية، كلاهما موجه لكافة المهنيين في القطاع السياحي بالمغرب، علما أن إجراءات أخرى في طور الدراسة، وهي تخص الجوانب المالية والاجتماعية وحوكمة القطاع (المنعم، 2020، صفحة 5).

لبنان: يعتبر قطاع السياحة فيها من أهم القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي حيث يساهم بنحو 16.3 **%** من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تأثر القطاع السياحي في لبنان سنة 2020 بعدد من الصدمات سواءً فيما يتعلق بأثر جائحة كورونا أو أثر التطورات الاقتصادية التي عرفتها لبنان خلال العام الجاري والتي انعكست على مستويات عدد كبير من القطاعات. بهدف تجاوز التداعيات الناتجة عن الجائحة على القطاعات الاقتصادية، أصدر مصرف لبنان التعميم رقم 547 الذي يسمح للمصارف والمؤسسات المالية بتقديم قرو ض استثنائية بفائدة صفرية وبدون رسوم للعملاء الذين لديهم تسهيلات ائتمانية قائمة ولكنهم غير قادرين على الوفا ء بالتزاماتهم، ومقابلة النفقات التشغيلية، أو عدم القدر ة على دفع رواتب موظفيهم خلال مارس، وأفريل، وماي و2020 نتيجة لتوقف النشاط بسبب فيروس كورونا ومن أهمها تلك العاملة في قطاع السياحة. على أن يتم منح هذه القروض بغض النظر عن السقوف المحددة لكل عميل، ويتم تسديدها خلال خمس سنوات بداية من شهر يونيو من سنة 2020. (المنعم، 2020، صفحة 6).

3.النزل البيئية الريفية وتطبيق مبدأ الاستدامة في قطاع السياحة الداخلية في بعض الدول العربية.

ان العلاقة بين السياحة والبيئة هي علاقة توازن دقيق بين التنمية وحماية البيئة، وتؤكد المنظمات العالمية للسياحة والبيئة أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تؤثر سلبا على المصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو البيئة والموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية والتي تعتبر عامل جذب أساسي للسياحة. ولقد انتقل الاهتمام بالمعايير البيئية مؤخراً إلى عالم السياحة والسفر، فظهرت العديد من النزل التي تراعي الحفاظ على البيئة على غرار نزل"**Livingstone**" في المملكة المتحدة،"**CastaVerde**"في كوستاريكا، نزل "**Klarbyn Ecolodge**" في السويد " **le moulin de Maitre Cornille**" في فرنسا نزل "**Juvet Landscape** " في النرويج "**Mountain Magic** " في تشيلي. (المباشر، 2020)، ونزل "**فينان** " البيئي في الأردن. (فوربس، 2020)، والأمثلة في هذا المجال

متعددة، وسنحاول في هذا الجزء التطرق الى موضوع النزل من منظور الاستدامة البيئية بالاعتماد على العناصر التالية :

1.3 تطبيق مبدأ الاستدامة في قطاع السياحة الداخلية في الدول العربية.

نتيجة للتوسع السريع في قطاع السياحة، أصبحت الوجهات السياحية التقليدية تواجه مزيدا من الضغط على بيئتها الطبيعية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وثمة الآن إقرار بأن نمو السياحة السريع الهادف الى تحقيق فوائد قصيرة الأجل كثيرا ما يقضي الى حدوث آثار سلبية، تضر البيئية والمجتمعات وتدمر الأساس الذي تقوم عليه السياحة. (والاجتماعي، 2011، صفحة 3).

وتعبر **السياحة الداخلية** عن انتقال مواطني الدولة داخل حدود دولتهم، وهنا ينتقل السائح من مكان اقامته ليزور مكان آخر داخل حدود الدولة التي يقيم فيها، وأن يقضي ليلة على الأقل في المكان المزار ليس بغرض العمل ولكن بغرض الترفيه والاستجمام أو لأسباب دينية أو حضور مؤتمر أو ندوة، وترجع أهمية السياحة الداخلية الى كونها تزيد من وحدة المجتمع والتضامن الاجتماعي والتمسك بالقيم السائدة مما يخلق شعور بالقومية والانتماء والهدف من هذا النوع أنه مصدر لا ينضب للدخل الوطني حيث يساعد ذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة وذلك من خلال التوزيع الأمثل للدخل الوطني بالإضافة الى تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة، ويعد هذا النوع من السياحة ركيزة مهمة تعتمد عليها السياحة الخارجية حيث أن تنشيطها يشجع على استكمال وتحسين المرافق السياحية المتعددة ويخلق أماكن جديدة وبالتالي خلق قيادات فنية قادرة على تقديم أنواع مختلفة من الخدمات السياحية. (بوعموشة، صفحة 34).

ويشير **مفهوم السياحة المستدامة** الى نقطة تلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم مما يؤدي الى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها (ديب، 2009، صفحة 35).

وتمثل **التنمية السياحية** مختلف البرامج التي تسعى الى تحقيق الزيادة المستقرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد إنتاجية القطاع السياحي وبالتالي فهي تنطوي على الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها الأمر الذي يتطلب رسم برامج تخطيط تستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقصر وقت ممكن. (بنورة، صفحة 2).

وفي هذا الصدد يمكن الانطلاق من فكرة أن **تنمية السياحة الداخلية** تعبر عن الأنشطة التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة الى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل كما أنها تمثل جملة القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.

2.3 مفهوم وأهداف النزل البيئية الريفية: هناك العديد من التعريفات والمفاهيم التي توضح معنى**النزل البيئية الريفية** وعلاقتها بالبيئة المحيطة واعتمادها عليها والفرق بينها وبين مشروعات الإقامة السياحية التقليدية (المنتجعات والفنادق) (الشهراني، صفحة 4)، إلا أن أهم هذه التعريفات تمثلت في:

النزل البيئية الريفية كما عرفتها منظمة السياحة سنة 1995 هي مكان للإقامة يعتمد على الممارسات البيئية السليمة في المناطق الريفية ويقدم نوعية جديدة من نظم الاستهلاك بأشكال مبتكرة، ويعمل على تشجيع الإنتاج بحيث يحقق مجموعة واسعة المدى من أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي مع ضمان قابلية الاستمرار وتركيز الاهتمام على العنصر البشري ومحيطه بجميع مكوناته (هاشم، 2011، صفحة 245).وفي تعريف لـ" **Hawkins etal,1995**" أشار فيه الى اعتبار أن النزل البيئية الريفية اسم تجاري لمنتج من منتجات صناعة السياحة تستخدم لتحديد هوية نوع من المنشآت السياحية المعتمدة على عنصر الطبيعة والتي تستجيب لمبادئ السياحة البيئية الريفية، وعرفها "**Bottrill&Pearce1995**" بأنها لفظ يستخدم لتعريف نوعية من النزل السياحية التي تعتمد على البيئة وتعكس فلسفة وأسس السياحة البيئية، وهذه النوعية من النزل البيئية تقدم السياحة كعملية تثقيفية تعليمية وتشاركية مع المجتمع المحلي، يجب أن تنمي وتدار بأسلوب بيئي حساس يحمي المنظومة البيئية"، ونستخلص من هذه التعاريف السابقة أن السياحة البيئية الريفية تركز أساسا على تحقيق الأهداف الثلاثة

للتنمية المستدامة الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية. وبالاعتماد على ما سبق يمكن القول إن تنمية مشاريع النزل البيئية يتضمن العديد من الأهداف الطبيعية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن أهداف التصميم المستدام وهو ما سنحاول حصره في النقاط التالية (والأسفار).

2.3.1 أهداف حماية البيئة الطبيعية والموروث الثقافي: وتتضمن اتاحة الفرصة لممارسة التجارب والأنشطة الترفيهية المتوافقة مع الخصائص الطبيعية المميزة والموارد البيئية والثقافية والتعرف على الخصائص الطبيعية والجمالية للموارد وحمايتها وإدارتها بطريقة اضمن لتحقيق عملياتها الايكولوجية بأمان وزيادة الوعي تجاه فهم خصائص أسواق السياحة البيئية.

2.2.3 أهداف التخطيط والإدارة: وتتضمن حماية وصيانة القيم البيئية الحساسة والتنوع الحيوي بالمنطقة. وتحديد الاحتياج الفعلي من التنمية السياحية وتحديد المواقع المثلى لأنشطة السياحة البيئية والتي تتسم ممارساتها في نطاق النزل، والتي ينتج عنها التفهم والتقدير للخصائص الطبيعية والثقافية للمناطق المختلفة. ووضع إطار عمل لحماية وتخطيط وتنمية وإدارة وتسويق النزل كأحد منتجات السياحة البيئية. وتقديم الطرق وصول تتناسب مع الخصائص الطبيعية لكل المناطق الفرعية والتي تم تحديدها في مخطط إدارة الأنشطة والممارسات البيئية في نطاق النزل البيئية والتي يمكن أن تقدم تجارب سياحية للزوار وكذا إدارة موقع أنشطة الزوار بهدف حماية المناطق والموارد ذات القيمة. ووضع شروط ومعايير ومؤشرات لكل من التجارب السياحية التي يرغبها الزوار وخصائص الموارد ومتابعة هذه المؤشرات بصفة دورية والتدخل لاتخاذ الإجراءات الوقائية إذا لم تماثل هذه المؤشرات المعايير القياسية الموضوعة. بالإضافة الى توفير فرص للتعاون بين الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية فيما يخص تنمية السياحة البيئية.

3.2.3 أهداف تنمية تجارب السياح: وتتضمن تحديد خطة لأنشطة الزوار والتي يراعي تحقيقها في كل منطقة فرعية يتم تضمينها في المخطط المقترح للنزل وتعتمد غالبا على خصائص المواد والحساسية البيئية في الموقع. وتوفير عدد كبير من التجارب السياحية ذات الجودة العالية وذلك بما يتوافق مع الأهمية البيئية للموارد وعملية الحماية بالمنطقة. وحصر أنشطة السياح والخدمات والتسهيلات الإدارية في نطاقات

محددة وذلك بما يتوافق مع الأهمية للموارد وعملية الحماية بالمنطقة. وتحديد الحد الأقصى للاستخدام بهدف حماية الأماكن الطبيعية الحساسة.

4.2.3أهداف التعليم والتأهيل وتتضمن هذه الأهداف توفير فرص التعليم ونقل المعرفة وخدمات نقل المعلومات للسياح. توفير أفكار معرفية وبرامج محددة عن الخصائص والعناصر المميزة للمنطقة. تجميع قاعدة بيانات عن الموارد الطبيعية والثقافية وكيفية متابعتها ومراقبتها وصيانتها وصياغة ذلك على شكل خطة تعليمية تثقيفية للزوار. الاستخدام الكثيف للموروث الثقافي المحلي للمنطقة كأحد أقوى وأهم العناصر في برامج التعليم ونقل المعرفة.

5.2.3أهداف التصميم المستدام: وتتضمن تقديم نموذج للتصميم البيئي المستدام والإدارة البيئية لعناصر مثل كفاءة استخدام الطاقة وأعمال الحماية والتوافق مع خصائص المواقع الاثرية والتاريخية وإعادة تدوير المخلفات. وتشجيع عملية إعادة التأهيل من أجل الاستخدام الأمثل للمنشأة التقليدية والعناصر والموارد المحلية. وتصميم خدمات وتسهيلات تعطي مثال للتوافق مع البيئة المحلية.

6.2.3الأهداف الاقتصادية: تهدف مشاريع إقامة النزل البيئية الى تقوية مفاهيم الحماية والسياحة داخل المجتمعات المحلية، كما تهدف الى التدخل الوطني لتحسين المستوى الاقتصادي للسكان المحليين بالمنطقة من خلال توفير الموارد المادية وتقدم عمليات الحماية والإدارة البيئية للمناطق الطبيعية. وتوفير فرص إضافية للعمل الذي يتطلب مهارة خاصة. واستخدام التقنيات والخدمات والمرافق المحلية وعمليات التنمية وتشجيع التداخل بشكل فعلي في صناعة السياحة البيئية.

3.3المقارنة بين مشاريع الايواء التقليدية ومشاريع الايواء البيئية والريفية. (الشهراني، صفحة 12) يمكن تلخيص الفرق بين مشاريع الايواء التقليدية (الفنادق والمنتجعات) ومشاريع الايواء البيئية والريفية (النزل والاستراحات) من حيث المفهوم والمتطلبات فيما يلي :

جدول **3**المقارنة بين مشاريع الايواء التقليدية ومشاريع الايواء البيئية والريفية.

عنصر المقارنة	المنشأة السياحية التقليدية	النزل السياحي (البيئي–الريفي)
متطلبات السائح	الفخامة	الخصوصية المحلية
الطابع والطراز	عالمي	محلي

المعماري		
الأنشطة والتجارب السياحية	تعتمد على الاسترخاء، أنشطة ذات طابع خدمي، ملاعب، حمامات سباحة، صالات رياضية.	تهتم بالأنشطة البيئية والريفية (مشاهدة الطبيعة، الحياة البحرية، مخيمات، تسلق الجبال، الزراعة، الخ).
ملكية المنشأة	شركات وأفراد.	أفراد/جماعات محلية.
أسلوب التخطيط والتصميم	منغلقة ومنعزلة داخل حدود واضحة.	مندمجة تماما مع البيئة المحلية ويصعب ملاحظة حدودها.
شكل الاستثمار	استثمارات عالية الربحية، بناءا على قدرات السائح المادية وارتفاع تسعير الخدمات.	استثمارات محدودة أو متوسطة، الربحية قائمة على تميز الموقع طبيعيا وتصميما، وتقليل تكلفة تقديم الخدمات.
عوامل الجذب	الخدمات المقدمة (إقامة أنشطة برفاهية بالدرجة الأولى ثم ما يحيط بالمكان بالدرجة الثانية.	البيئة المحيطة بالمكان بالدرجة الأولى ثم تأتي الخدمات والتسهيلات المقدمة بالدرجة الثانية.
نوعية التغذية وشكل الوجبات	خدمات متميزة وأسلوب عرض جذاب وذو معايير عالمية.	خدمات أساسها الطابع والشكل المحلي.
أسلوب التسويق	من خلال الشركات السياحية.	من خلال الأفراد والجمعيات العالمية المتخصصة.

المصدر: موقع الهيئة العامة للسياحة والأسفار السعودية: **www.sauditourism.com**

والملاحظ من الجدول أن جوهر الاختلاف بين النزل التقليدية والبيئية الريفية يكمن في كون أن هذه الأخيرة تركز في الأساس على إضفاء الطابع المحلي على عملية الاستثمار، وما يرتبط بها من خصائص البيئة المحلية وهو ما يوفر فرصة مهمة لتفعيل هذا النوع من الاستثمار في الدول العربية خاصةأنها تتوفر على تشكيلة متنوعة من عناصر الجذب الطبيعي والريفي ما يشكل أقطاب سياحية متنوعة للسياح المحليين.

ان تطبيق مثل هذه المشاريع يركز على العناصر الأساسية للتنمية المستدامة البيئية منها والاجتماعية والاقتصادية بحيث يساعد التقييم الجيد للموقع المطور في إيجاد بدائل للتنمية والموقع المختار يجب أن يدعم النزل بالموارد الطبيعية والحيوية مع امداد السائحين البيئيين بفرصة ممارسة الخبرة والاستمتاع بالبيئة الطبيعية

واعتبارا مما سبق يمكن القول إن تحقيق مشاريع النزل البيئية الريفية يتطلب توفر الشروط الثلاثة الأساسية للسياحة البيئية والريفية وهي الحفاظ على البيئة المحيطة، وأن تعود بالنفع المادي على المجتمع المحلي، بالإضافة الى احداث التفاعل بين البيئة المحلية والسياح العاملين.

4.الآثار الإيجابية للنزل البيئية الريفية.

1.4الآثار البيئية: من خلال اتباع أفضل الممارسات البيئية في الانشاء والتشغيل اليومي للنزل البيئية الريفية، يمكن للنزل أن تقلل من التأثيرات السلبية على البيئة المحيطة، ويمكن أن يكون لهذه الممارسات البيئية العديد من العوائد الاقتصادية مثلا استخدام تقنيات ومواد البناء المحلية المتوفرة، واستخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية واستغلال طاقة الرياح كل هذه الممارسات تنعكس بشكل إيجابي على البيئة الفنية وتعمل على تقليل تكاليف التشغيل كما تعتبر النزل البيئية أحد المشاريع التي يمكن من خلالها تشجيع أفكار العمارة البيئية، والعمارة الخضراء ذات التأثيرات البيئية الأقل وتعتبر النزل البيئية بما تقدمه من اسهامات في حماية الأنواع النباتية والحيوانية في حماية الحياة الفطرية ودعم الأنشطة البحثية بالمناطق الطبيعية وبما تنتجه من تعاون مع المجتمعات المحلية في مجال دعم الأنواع النباتية والحيوانية المهددة من المشروعات القليلة الداعمة لأنشطة حماية الموارد الطبيعية. وتقوم بعض النزل بدعم وإنشاء مناطق محمية خاصة تقوم من خلالها بحماية وإعادة تأهيل بعض أشكال الحياة الفطرية والتي تنعكس بدورها على المشروع ككل. ويمكن أن تقدم النزل دعما للمناطق المحمية المتواجدة بها، أو المحيطة من خلال رسوم تفرض عليها نتيجة انتفاعها بهذه المحميات أومن خلال رسوم يدفعها النزلاء نظير دخولهم هذه المناطق المحمية أومن خلال رسوم مضافة على تكاليف الإقامة بالنزل.

2.4الآثار الاقتصادية: العوائد الاقتصادية من النزل البيئية وأنشطة السياحة البيئية تقوم بشكل غير مباشر بدعم أنشطة الحماية والتنوع البيئي عن طريق زيادة وعي المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية اتجاه أنشطة الحماية، كما تقدم النزل البيئية عوائد غير مباشرة لأنشطة حماية التنوع الاحيائي من خلال توفير بدائل للدخل للسكان المحليين بدلا عن الأنشطة التي يمارسونها داخل المناطق المحمية.

3.4الآثار الاجتماعية: كثيرا من العوائد الاقتصادية يمكن أن يكتسبها الشريك المحلي من النزل البيئية بدلا من امتلاكهم وإدارتهم الكاملة للنزل أو اشتراكهم مع مستثمرين آخرين في ملكية وإدارة النزل أو عن طريق اشراكهم في العمل أثناء تشغيل النزل. كما يمكن للمجتمعات المحلية الحصول على عوائد في صورة رسوم دخول يحصلونها من مشغلي السياحة البيئية مقابل السماح لهم بدخول مواقعهم وملكياتهم،

وممارسة بعض الأنشطة بها أو عن طريق مشاركة مشغلي الرحلات عن طريق توفير أنشطة داخل مواقعهم والتي يقوم مشغل الرحلات بإدراجه اداخل برامج الزيارات الخاصة بالنزل كما تقدم النزل البيئية الريفية فرص تدريب ورفع كفاءة السكان المحليين وتنمية مهاراتهم، لكي تؤهلهم للعمل في النزل، وبشكل آخر يمكنهم الاستفادة من العوائد الاقتصادية والتي تنعكس عليهم من النزل في تحسين أحوالهم التعليمية، والصحية وتطوير أنشطتهم الفنية والحرفية. كما تعمل برامج التدريب التي يقدمها النزل للسكان المحليين العاملين الى رفع وعي السكان المحليين مما ينعكس على أسرهم واهتماماتهم بالجوانب التعليمية ودفعهم الى تحسين جودة مشغولات الحرف اليدوية وتطوير منتجاتهم الزراعية والاهتمام بها وبطريقة عرضها.

5.الخلاصة:

أصبحت السياحة اليوم تكتسي أهمية متزايدة نظرا للمقومات الطبيعية والثقافية والتاريخية، ومصدرا مهما للعملة الأجنبية للعديد من الدول العربية ويمكن للسياحة الداخلية أن تلعب دورا استراتيجيا في حماية الاقتصاد الوطني من الآثار الناتجة عن التغيرات الاقتصادية العالمية على غرار أزمة كورونا، وهو ما يبرر سعي دول العالم لاستدامة هذا القطاع بدلا من تحقيق الربح السريع، خاصة إذا ما استمر الوضع فيما يخص انتشار فيروس كوفيد 19على حاله.

ويأتي ذلك في إطار التنمية المستدامة من خلال تبني العديد من النماذج الحديثة للاستثمار أحدها النزل البيئية الريفية التي تعتبر أحد أنواع النزل السياحية التي تعتمد على البيئة وتعكس فلسفة وأسس السياحة البيئية وهذا النوع من النزل البيئية يقدم السياحة كعملية تثقيفية تعليمية تشاركية مع المجتمع المحلي التي يجب أن تنمي وتدار بأسلوب بيئي حساس يحمي المنظومة البيئية.

ويتطلب تجسيد مشاريع النزل البيئية الريفية توفر عنصر التميز البيئي ووجود مجتمعات محلية أصلية تقيم بالقرب من الموقع بالإضافة الى دراسة إمكانية وجود مياه صالحة للشرب وتوفر عناصر طبيعية وثقافية مثيرة موجودة في نطاق النزل للإمداد بالخبرة التثقيفية والتعليمية وهنا تجدر الإشارة الى أن المعايير الأربعة السابقة أساسية ولازمة لتقييم الموقع وهي أساس مفاهيم النزل البيئية ويعتبر عدم توفر أي منها بالموقع سبب كاف لإلغاء فكرة التنمية به.

وتتوفر الدول العربية على العديد من المعايير السابقة للاستثمار في النزل البيئية الريفية واستدامة القطاع السياحي بالمنطقة كما تتوفر كذلك على العديد من المقومات الطبيعية البكر والتي تعتبر مقاصد سياحية ريفية وساحلية في نفس الوقت ما يمثل مناخا هاما لتوجيه الاستثمار في النزل البيئية الريفية باعتبارها أحد المنتجات السياحية الواعدة والمستدامة خاصة في ظل الازمات على غرار أزمة كورونا وتأثيرها على مداخيل هذه الدول من القطاع السياحي والذي يعتبر في الكثير منها مصدرا مهما للدخل.

ومن المهم ان تتميز الإجراءات المتبعة لمساندة القطاعات الاستراتيجية بالاستدامة بدلا من الاعتماد على الدعم المالي فقط، خاصة في ظل الازمات ونوصي في هذا الإطار بما يلي:

– الاهتمام بالجانب الأمني في المناطق الريفية فمن المؤكد أن الازمات الأمنية التي عصفت بالعديد من الدول العربية في السنوات الماضية قد رسخت في أذهان السياح المحليين والأجانب فكرة غياب الامن في المناطق الريفية (عبد، العدد الثامن، 2012، صفحة 147)، ومن غير المستغرب أن يكون لهذا التوصيف النمطي انعكاسات سلبية على القطاع السياحي.

– الاستفادة من مشاريع شبكة الطرق المنجزة في مشاريع الاستراحات الريفية كخطوة لفك العزلة عن المناطق الريفية، تمهيدا للاستثمار في مشاريع النزل الريفية البيئية.

– تفعيل مشاركة المجتمعات المحليَّة بأشكال مختلفة في تنمية السياحة البيئيَّة الريفية.

– تغيير نمط السائحين والقطاع الخاص من خلال تركيز الصناعة على الأسواق المحلية الأقل تزاحمًا والقريبة بالنسبة الأكبر، ولذلك من المتوقع أن تصبح السياحة الريفية والبيئية من أكثر المنتجات المحتملة في ظل السلوك السياحي الجديد.

– الحاجة إلى خطوات وإجراءات منسقة بين مختلف الجهات الفاعلة من أجل تطوير منتجات ومقاصد سياحية بيئية ريفية.

_ الحملات الترويجية الالكترونية بالتركيز على المنتجات السياحية البيئية والسياحة المسئولة والإجراءات الصحية والتباعد الاجتماعي وعدم التزاحم في المقاصد السياحية ضمن الحملات الترويجية.

– تشكل مسألة تصميم وإدارة المخلفات الصلبة والسائلة قضية هامة في تصميم وإدارة النزل البيئية باعتبار أن سوء إدارتها يمكن أن يولد تأثيرات سلبية وخطيرة على البيئة فتسرب مواد غريبة عنها أو خلق ظروف التكاثر الواسع للحشرات وغيرها يمكن أن يؤثر سلبا على الحياة البرية والنباتية ويشكل الاقلال من انتاج المخلفات المبدأ الأساسي لإدارتها ويمكن تحقيق ذلك بتدوير المخلفات لتوظيفها في استخدامات أخرى. (المعالجة اللاهوائية للمخلفات السائلة، استخدام برك التبخير المبطنة، استخدام البرك الشمسية).

_ استخدام وسائل طبيعية للتقليل من الاستهلاك الكلي للطاقة مثل تصميم نظام طبيعي للتهوية باستخدام التهوية النافذة كبديل عملي عن استخدام الوسائل الميكانيكية المستهلكة للطاقة، كذلك يمكن استخدام الاشعاع الشمسي المباشر وغير المباشر لتحقيق الإضاءة النهارية الفعالة وتسخين المياه والتدفئة واستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

6. قائمة المراجع :

1. العزيز، عراب عبد. (العدد الثامن، 2012). استراتيجية النهوض بالسياحة في الجزائر. مجلة الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 147.
2. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (2011). تنمية السياحة المستدامة. روما: الأمم المتحدة.
3. الهيئة العامة للسياحة والأسفار. (بلا تاريخ). دليل المستثمرالنزل البيئية والاستراحات الريفية. المملكة العربية السعودية : وزارة السياحة السعودية.
4. ايناس بنورة. (بلا تاريخ). تعزيز مفهوم الممارسات الخضراء في القطاع الفندقي لضمان الاستهلاك الرشيد للمياه، دراسة حالة محافظة بيت لحم. فلسطين: معهد الأبحاث التطبيقية القدس.
5. حميدة بوعموشة. (بلا تاريخ). دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة. تأليف حميدة بوعموشة، سالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (صفحة 34). الجزائر: جامعة فرحات عباس بسطيف.
6. حنان عبد الخضر هاشم. (2011). واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، ارث الماضي وتراث المستقبل. مجلة مركز دراسات الكوفية، العدد الواحد والعشرون، 245.
7. خالد بن حسين الشهراني. (بلا تاريخ). النزل السياحية البيئية منتجع سياحي مستدام. ورقة عمل بعنوان . إدارة تطوير المواقع السياحية.

8. كمال ديب. (2009). دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مدخل بيئي. تأليف كمال ديب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، (صفحة 35). الجزائر: جامعة الجزائر.
9. مجلة المباشر. (2 12, 2020). 10 من أغرب الفنادق الصديقة للبيئة حول العالم. تم الاسترداد من مجلة المباشر: https://www.mubasher.info/news
10. مجلة فوربس. (02 12, 2020). نزل فينان البيئي هو بمثابة نجم ساطع ضمن النزل البيئية الأخرى حول العالم. تم الاسترداد من https://ecohotels.me/ar/property
11. محمد إسماعيل. (2020). أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية. أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
12. هبة عبد المنعم. (2020). تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
13. مجلة المباشر. (2 12, 2020). 10 من أغرب الفنادق الصديقة للبيئة حول العالم. تم الاسترداد من مجلة المباشر: https://www.mubasher.info/news
14. مجلة فوربس. (02 12, 2020). نزل فينان البيئي هو بمثابة نجم ساطع ضمن النزل البيئية الأخرى حول العالم. تم الاسترداد من https://ecohotels.me/ar/property